

أي برنامج تحتاجه الكويت؟!

ربما كان من المفيد أن يثار الجدل حول ضرورة التزام الحكومة بتقديم برنامج عملها، وذلك التزاماً من جهة بالمطلب الدستوري، ومقارنةً من جهة أخرى للمشكلات الواقعية، ومحاولة للتصدي من جهة ثالثة للتحديات الكبرى التي تواجه الكويت دولةً ومجتمعاً على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن برنامج الحكومة لا يفترض أن يكون مجرد توصيف للمشكلات القائمة بشكل مجتزأ والتقدم بتدابير مقترحة لمعالجتها، بحيث يتم الوقوف أمام مشكلة التعليم أو مشكلة الإدارة أو مشكلة العجز في الميزانية أو مشكلة التوظيف أو غيرها من المشكلات التي لا تقلل من أهميتها، ولكننا على قناعة أكيدة بأن أية محاولة للتعامل معها كل على حدة هي محاولة عقيمة لا طائل من ورائها!

كما أننا نرى أن البرنامج المنشود لا يجب أن يكون مجرد محاولة للتعامل بمنظور محلي مع الواقع الراهن بمعطياته السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، لأننا على ثقة بأن هذا المنظور المحلي للواقع الراهن يقدم حلقة محصورة وضيقة ومحدودة للإمكانات التنموية التي نشدها لتطور الكويت وتقدمها ونهضتها، فعندما نحصر أنفسنا في هذه النظرة فنحن نتحدث في هذه الحالة عن دولة يعتمد اقتصادها على مورد ريعي وحيد وناضب هو النفط الذي تتأرجح أسعاره ارتفاعاً وهبوطاً، كما سينحصر تفكيرنا في كيفية قيام الدولة باعتبارها المهيمنة على هذا المورد بصرف هذه الإيرادات على بنود الإنفاق المختلفة، بعيداً عن أية إمكانية جادة للانتقال إلى اقتصاد منتج وتنافسي.

إن البرنامج هو البرنامج الذي يقدم رؤية واضحة لماهية الدولة والاقتصاد والأهداف المبتغاة من التعليم والإدارة... وهو البرنامج الذي يحدد ما إذا كنا سنبقى مجرد دولة منتجة للنفط أم سنتحول إلى ميناء للمنطقة ومركز تجاري ومالي وخدمي.. وهل ستبقى الدولة هي المهيمن الأول، إن لم يكن الأوحد، على مصادر الدخل والإنفاق أم سيكون هناك مجال للتنافسية وقيام القطاع الخاص بدوره في الحياة الاقتصادية... وكذلك فإن البرنامج المنشود هو الذي سيقدم التصور حول نوعية

التعليم الذي تحتاجه الكويت ويحتاجه أبنائنا في ظل اقتصاد منتج وتنافسي... وهو البرنامج الذي سيحدد أهداف الإدارة الحكومية وحجم جهازها ونوعية الخدمات التي تقدمها.

أخيراً، فإن حكومة بلا برنامج واضح هي حكومة غير مؤهلة لتولي المسؤوليات الجسيمة للحكم كما أن حكومة لا تحمل رؤية واضحة لما تريد أن تفعله لا يمكن أن تتبوأ موقع الريادة والقيادة السياسية... وللأسف فإن الحكومات المتعاقبة كانت من هذه الشاكلة، إلا أن الوفرة المالية كانت تغطي على نواقص هذه الحكومات وسلبياتها، إلى أن أصبحت التحديات التي تواجهنا تحديات مصيرية لا يمكن التعامل معها بالأسلوب العفوي للعمل الحكومي، بغياب البرنامج وضعف الإرادة وتخبط القرار.

فهل يكون برنامج الحكومة بمستوى الطموح؟... أم ترانا سنجد أمامنا وثيقة مصاغة بعبارات إنشائية ووعود مطاطة يتم تقديمها إلى سلطة التشريع من باب سد الذرائع؟!